احترز بقوله تم الكلام دونه الحالة الثالثة ا
ن يكون ما قبله تاما غير موجب واليها اشار بقوله
وان يكن فيما سوى الايجاب ۞ فاوله الابدال في الاعراب
يعني وان يكن المستثنى مسبوقا بكلام تام في غير الا
يجاب وهو النفي وشبهه من نهي او استفهام انكا
ري فاوله الابدال اي فاعطه اياه بان تجعل
المستثنى تابعا للمستثنى منه في اعرابه
بدل لاي بدل البعض من كل عند البصريين نحو ما قا
م القوم الا زيد بالرفع على الابدال وما مررت
باحد الا زيد بالجر وهذا غير متعين بل يجوز
النصب ايضا على الاستثناء وقد قرئ بهما فيما
فعلوه الا قليل نعم الابدال الراجح فيما اذا كان
المستثنى متصلا كما مثلنا مرجوح فيما اذا كا
ن منقطعا وامكن تسليط العامل على المستثنى
كما في قوله وبلدة ليس بها انيس ۞ الا اليعا

فير

فير والا العيس فان لم يكن كذلك نحو ما زاد
هذا المال الا ما نقص تعين النصب اجماعا و
المتصل ما كان فيه المستثنى من جنس المستثنى
منه بخلاف المنقطع ومحل قوله فاوله الابدال
اذا لم يتقدم المستثنى على المستثنى منه فان تقدم
امتنع الابدال وتعين النصب نحو وما لي الا
ال احمد شيعة ۞ وما لي الا مذهب الحق مذهب
كذا ذكره ولا ينافيه قوله وان يفرغ سابق الا لما
بعد يكن كما لو الا عدما ۞ وهل يرى الا من الاحرم ظاهره
انه مثال للمستثنى المسبوق بكلام تام غير موجب
فيكون ما بعده الابدال وليس كذلك لان
الاستثناء فيه من كلام غير تام فهو كلام للاستثناء
المفرغ ولم يتعرض الناظم لحكمه فالمطر مبتدأ وما
بعد الا خبره ومثله ما بعده وان تقل لا رب
الا الله فارفعه وارفع ما جرى مجراه اشار
في هذه الابيات الى ان ما تعذر فيه الابدال على
لفظ لوجود مانع يبدل على المحل نحو لا رب
الا الله بالرفع على البدلية من محل اسم لا فانه